



قضايا وآراء

العدد (17737) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 4 جمادى الأولى 1448هـ - 15 أكتوبر 2026م

الكلمة السامية لجلالة الملك..

ووحدة الموقف الوطني لمواجهة التحديات



الوطن هو الوجهة الأولى ومصلحته المقصد الأسسى، داعيا السلطات الدستورية إلى العمل بـ«روح التكاتف والجهد المشترك».

تحديث التشريعات: وجّه جلالته إلى تحديث التشريعات الاقتصادية والبيئية بما يؤمّن مقومات الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة.

الاستثمار في المواطن: بإعداد الأجيال القادمة ودعم الاقتصاد المعرفسي، ليكون المواطن محور خطط التنمية المستدامة.

ثالثًا: البعد الإقليمي والدولي اتّسم الخطاب السامي بالصراحة والقوة في تشخيص التهديدات الإقليمية وتأكيد ثوابت السياسة الخارجية البحرينية، ومن أبرز ملامحه: تسمية مصدر التهديد: أشار جلالته إلى أنّ المنطقة شهدت خلال الأشهر الماضية تطورات متزايدة الخطورة، بلغت ذروتها في الاعتداءات والتدخلات الإيرانية الأتمة التي استهدفت سلامة الأوطان والشعوب، وانتهكت الأعراف وقواعد حسن الجوار. وتعكس هذه التسمية المباشرة حرص البحرين على وضع النقاط على الحروف إقليميا ودوليا.

الردع بوحدة الموقف: أكّد جلالته أنّ قوة الردع تبدأ من وحدة الموقف ووضوح الرؤية، مطالبا بعمل جادّ وملمس يُبعد المنطقة عن مخاطر أسلحة الدمار الشامل، ويؤمّن حرية الملاحة والممرات المائية.

وعى الرأي العام: نوّه جلالته بأنّ الرأي العام في الدول المتضررة بات أكثر وعياً بحقائق المشهد، وأشدّ عزما على ترسيخ الأمن وإرساء العدالة.

رابعا: ربط التشريع بالأمن الوطني الشامل لعلّ الدرس الأهم في الكلمة السامية هو ربط التشريع بمفهوم الأمن الوطني المعاصر، فلم يعد دور البرلمان مقتصرًا على التشريعات الخدمية، بل نقل جلالته العمل البرلماني إلى قضاء «الأمن الوطني الشامل»، بربط التشريع مباشرة بالاقتصاد المعرفي، والأمن الغذائي والمائي، وحماية الدولة والمجتمع في البيئة الرقمية.

إنّ الخطاب السامي افتتح أمام السلطة التشريعية آفاقًا جديدة واسعة للعمل الوطني بمعناه الشامل، ويرسم إطارا واضحاً لعملها: جبهة داخلية متماسكة، وتشريع يخدم الأمن الوطني، وموقف خارجي واضح وحازم.

تفضّل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورحاه، فشمل برعايته الكريمة افتتاح دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب لتستمر المسيرة الديمقراطية التي تشهدها بلادنا في هذا العهد الزاهر لجلالته أيده الله، وتكتسب هذه المناسبة أهمية خاصة: إذ يُعقد دور خامس لأول مرة في تاريخ التجربة البرلمانية البحرينية فرضتها الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، بما يعكس مرونة الدستور، وثقة القيادة في تراكم الخبرة البرلمانية لمواجهة تحديات المرحلة، فالتمديد الاستثنائي للفصل التشريعي عبر الأدوات الدستورية يبرهن على متانة المنهجية الوطنية ورسوخ مؤسسات الدولة العصرية. وقد تضمّن الخطاب السامي لجلالة الملك معادلة سياسية مثّرتة: جبهة داخلية موحّدة ومتكاملة تشريعياً وتنفيذياً، تقابلها سياسة خارجية واضحة وحازمة تحمي المكتسبات الوطنية التي حققتها بلادنا وتضّون الأمن والاستقرار لهذا الوطن الغالي علينا جميعا فقد تضمّن الخطاب السامي العديد من النقاط المهمة منها:

أولاً: المرتكزات العامة للكلمة السامية أكد جلال الملك المعظم تكامل المسؤولية ووحدة الموقف بين السلطات الدستورية، لتكون مصلحة الوطن الهدف الأول الذي يجتمع الجميع على تحقيقه، وهو نهج حرص عليه جلالته منذ انطلاق المشروع الإصلاحي: فالوطن هو الغاية، والوطنية هي المعيار الأوحد.

وكان لافتاً، بالنسبة إلى شعب البحرين وذاكرته الوطنية، التوجه الملكي السامي بشأن يكون العام القادم «عام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة»، تيمّناً بارث الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، طيّب الله ثراه، وتكريماً لعظائمه، ومواصلة لنهجه، وتخليداً لسيرته العطرة قائداً وأباً للجميع، كرس حياته لخدمة وطنه ونهضته.

ثانياً: البعد الوطني ارتكّز الشئق المحلي من الخطاب السامي لجلالته على تعزيز المكتسبات الديمقراطية والتكامل المؤسسي بين السلطات، ومن أبرز ملامحه: تكامل المسؤولية الوطنية: شدّد جلالته على أنّ

صنع في الخليج.. من تكامل مصانع

إلى منظومة قيادة على الصمود

غير أن الطريق إلى ذلك لا يخلو من عقبات تتطلب معالجات مؤسسية. فتقاوت الأنظمة والمواصفات وإجراءات العبور يحد من انسياب المواد والسلع، كما قد تؤدي ازدواجية الاستثمارات إلى طاقات إنتاجية متنافسة بدلاً من أن تكون متكاملة. ويظل التمويل الصناعي طويل الأجل تحدياً للمشروعات التي تحتاج سنوات قبل بلوغ الربحية. كذلك تتطلب الصناعات المتقدمة إنفاقاً أكبر على البحث والتطوير، وربط أوثق بين المصانع والجامعات ومراكز الابتكار، فضلاً عن استقطاب الكفاءات المتخصصة وتطوير المواهب الخليجية القادرة على تشغيل تقنيات المنظومة الصناعية المقبلة.

كذلك تفرض التحولات العالمية تحديات إضافية. فقد أظهرت الأزمات الأخيرة هشاشة سلاسل الإمداد البعيدة، في حين أصبحت كفاءة الطاقة وخفض الانبعاثات شرطين لدخول كثير من الأسواق. وهذا يعني أنّ الصناعة الخليجية مطالبة بأن تكون مرنة وخضراء ورقمية في آن واحد. ويمكن المصانع الذكية، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات أن ترفع الإنتاجية والجودة ونقل الهدر، لكن تبنيها يحتاج إلى بنية رقمية موحدة، ومعايير للأمن السيبراني، وتشريعات تشجع الابتكار وافتتاح يخلق البيئة الثقافية والفكرية الحاضنة له.

ومن أجل تحويل «صنع في الخليج» إلى حقيقة اقتصادية، ينبغي إنشاء منصات مشتركة تربط المصانع بالموردين والمستثمرين والجهات البحثية، وتوفير قواعد بيانات متقدمة، والقرارات الإنتاجية، وتطوير ممرات سريعة للسلع الصناعية بين دول المجلس، وتوفير بدائل تحسباً للأزمات، كما يمكن توحيد مزيد من المواصفات ومعايير المطابقة، وإطلاق أدوات تمويل وضمان خليجي للمشروعات المشتركة، ومنح



بقلم: د. محمد عيسى الكويتي

تنافسية المنتجات الخليجية عالمياً. وضعت الاستراتيجية إطاراً لمواءمة السياسات والمواصفات، وتعزيز سلاسل الإمداد، وتحسين تنافسية المنتجات المحلية. وجاء المنتدى والمعرض الأول «صنع في دول مجلس التعاون 2026»، في البحرين ليعضف بعداً عملياً، من خلال اعتماد أول خمسة مشاريع ضمن مبادرة استهدفت تحديد عشرين فرصة استثمار صناعي مشترك. وتنبع أهمية هذه الخطوة من أنها تنقل التعاون من تبادل الرؤى إلى مشروعات قابلة للتمويل والتنفيذ والقياس.

هذه «الموجة الصناعية الخليجية الثانية» لن تتحقق بمجرد زيادة عدد المصانع، المطلوب بناء سلاسل قيمة عابرة للحدود، بحيث تتوزع مراحل الإنتاج في منظومة صناعية واحدة وفق المزايا النسبية لكل دولة: الطاقة، والمواد الأولية، والموائي والخدمات اللوجستية، ورأس المال، والتقنيات المتقدمة. وبدلاً من أن تنتج كل دولة السلع نفسها وتتسابق على الاستثمارات ذاتها، يمكن للتخصص والتكامل أن يخفّضا الكلفة، ويوسعا حجم السوق، ويرفعا قدرة المنتج الخليجي على منافسة المنتجات العالمية.

وقد بدأت ملامح الانتقال

من الصموح إلى التنفيذ بالظهور. فالاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون (2022-2030) تمثل الإطار التكاملي الشامل المعتمد من قبل لجنة التعاون الصناعي الخليجية لتحقيق تنمية صناعية مستدامة ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة. تهدف الاستراتيجية إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز السياسات التشريعية، وتعزيز

إذا كانت العلاقة بين التراث والحداثة تمثل إحدى أكثر القضايا تعقيداً في الفكر العربي، فإنها تصبح أكثر حساسية عندما تصل إلى الأديبان، لأن الحديث عن الأصالة في العالم العربي لا يمكن أن يتجاهل الدين بوصفه ديناً وحضارة ومصدرًا مهمًا من مصادر الثقافة والقيم والتشريع.

ومن هنا يظهر السؤال الذي يطرحه البعض بصورة مباشرة: هل المشكلة أعمق من العادات والتقاليد؟ وهل يقف الدين نفسه من خلال ما يحدث من تباينات في عملية تفسير أو تأويل نصوصه، في طريق الحداثة الشاملة؟

لا يمكن التعامل مع هذا السؤال بشجاعة مضاد، لأن هناك بالفعل توترات حقيقية بين بعض الأحكام والتفسيرات الفقهية التقليدية وبعض المفاهيم الحديثة المتعلقة، بحرية الاعتقاد، والأسرة، والسادة السياسية، ومصدر التشريع، والقول بوجود هذه التوترات لا يمثل بالضرورة حكماً على الأديان، بل هو اعتراف بمشكلة فكرية حقيقية ينبغي مناقشتها بجديّة بدلا من التلذذ حولها.

لكن الانتقال من ذلك إلى القول إن «الدين ضد الحداثة» يتجاوز ما تسمح به الوقائع، لأن الدين ليس كتلة واحدة متجانسة، هناك النص، والحديث، والتفسير، والفقه، والمدارس والمذاهب، والممارسة التاريخية، والعادات الاجتماعية التي اكتسب بعضها غطاء دينيًا، فضلا عن الاستخدام السياسي للدين. وهذه المستويات ليست مطابقة، ولذلك فإن الخلط بينها يجعل النقاش أكثر حدة وأقل دقة في الوقت نفسه.

ثم إن التاريخ الإسلامي نفسه لا يدعم فكرة أن الإسلام كان عدواً للمعرفة أو التفاعل مع الحضارات الأخرى. فقد استوعبت الحضارة الإسلامية في مراحل مختلفة الفلسفة والرياضيات والطب والفلك وغيره من معارف الحضارات السابقة، وطورتها وأضافت إليها، وتفاعلت

مع ثقافات متعددة. لكن ذلك لا يعني في المقابل أن كل ما أنتجه التفسير الإسلامي التقليدي ينسجم تلقائيًا مع كل مبادئ الحداثة المعاصرة. وهنا تحديًا تبدأ المنطقة الأكثر صعوبة في النقاش.

ربما تكون العقدة بشأن التفسيرات هي التي لا يبريد كثيرون الاقتراب منها، لأن الإجابة عنها تفرض علينا التمييز بين قدسية النص الديني والاجتهاد البشري الذي نشأ في ظروف تاريخية واجتماعية مختلفة. فإذا اعتبرنا كل تفسير فقهي تاريخي حكمًا دينيًا نهائيًا غير قابل للرجوع، فسوف تصبح مساحة الحركة عقيمة للغاية. أما إذا أمكن

التمييز بين النص والتفسير، وبين المقاصد والأشكال التاريخية التي تحققت بها، وبين الثابت والمتغير، فإن مساحة الاجتهاد تصبح أوسع، من دون أن يعني ذلك بالضرورة إخضاع الدين للحداثة أو التخلي عن التراث.

السؤال هنا ليست إلغاء التراث، وإنما الاعتراف بأن جزءًا من التراث الفقهي هو اجتهاد بشري نشأ في سياقات تاريخية محددة، وأن القدرة على التمييز بين ما هو ثابت وما هو متغير قد تكون شرطًا أساسيًا لكي يستطيع الفكر الديني أن يتفاعل مع أسئلة لم تكن موجودة بالصفحة نفسها عندما تشكل كثير من الاجتهادات القديمة.

لكن حتى هذه الإجابة تفتح أسئلة أكثر تعقيدًا: من يملك حق التفسير؟ وما حدود الاجتهاد؟ وكيف يمكن منع الاجتهاد من النحول إلى انتقاء غير أمين للنصوص بما يتوافق مع كل موجة فكرية جديدة؟ هذه أسئلة لا يمكن تجاوزها بشعارات التسامح والانفتاح، كما لا يمكن حسمها بمجرد رفض كل جديد.

والحداثة ليست بريئة أيضًا

في المقابل، ليس صحيحًا أن كل ما يسمى حداثة يمثل تقدمًا بالضرورة. فالحداثة ليست حزمة واحدة يمكن قبولها أو رفضها دفعة واحدة. فالعلم ليس هو الاستهلاك، والتكنولوجيا ليست هي الحرية،

التراث والحداثة.. من التوفيق إلى إعادة البناء



بقلم: خالد فياض

والعلمانية ليست هي الديمقراطية، والاقتصاد العالمي ليس هو العدالة الاجتماعية، والمجتمع الحديث يمكن أن ينتج إلى جانب التقدم أشكالًا جديدة من التفكك والعزلة إخضاع الدين للحداثة أو التخلي عن الحداثة كما لو كانت نموذجًا جاهزًا قد يؤدي إلى مشكلة أخرى، هي استبدال التبعية للماضي بالتبعية لنموذج خارجي.

والمطلوب في نهاية المطاف ليس أن يصبح المجتمع العربي نسخة من مجتمع آخر، وإنما أن يمتلك القدرة على إنتاج حداثته الخاصة، مستفيدًا من الخبرات الإنسانية المختلفة دون أن يفقد حقه في الاختيار وإعادة التشكيل.

من التوفيق إلى إعادة البناء لهذا ربما لم يعد المطلوب «التوفيق» بين الأصالة والمعاصرة، فالتوفيق يفترض أننا أمام شيئين متكاملين نريد وضعهما جنبًا إلى جنب، بينما ما نحتاج إليه هو إعادة بناء العلاقة بينهما. وأن يصبح التراث مصدرًا للمعنى، وأن تصبح الحداثة وسيلة لبناء المستقبل لا أداة لمحو الماضي.

إن التعامل مع التراث باعتباره مادة حية قابلة للتجدد باستثمار وإعادة القراءة يختلف جذريًا عن التعامل معه باعتباره ملفًا مغلقًا. كما أن التعامل مع الحداثة باعتبارها قدرة على إنتاج المعرفة

باحث في الشؤون العربية

الاتجار بالبشر.. حين يصبح الإنسان مشروعًا للربح!



بحسب تاجر البشر ما يكسبه من الإنسان، ولا يحسب ما يخسره ذلك الإنسان من عمره. ساعات العمل عنده دخل، والتعب يتحمله صاحبه، والأسرة التي تنتظر المال خارج الحسّاب. كلما قرأت أن هذه الجريمة، استوفقتني هذا التفاوت: شخص تستنزف حياته، وآخر تتزايد أرباحه من ذلك الاستنزاف. فالإنسان الذي له اسم وأهل وأمنيات، يُختصر في نظر مستغله إلى ما يمكن أن يجنيه منه.

اعتدنا أن نقرأ الاتجار بالبشر من جهة الألم، وهذا طبيعي؛ فالمعاناة أول ما يستوقفنا. لكن المال يفسر أيضًا لماذا يستمر هذا النشاط. ما دام الاستغلال مربحًا، يظل لدى صاحبه سبب لتكراره. لذلك لا نتمثل المواجهة بانقراض الضحية وملاحقة من أذاها وحدهما؛ عليها أن تصل إلى الأموال التي كسبها، وعلى من شاركه الاستفادة منها. ولا يقيت لديه الوسائل لنبدأ مع إنسان آخر.

قُدرت منظمة العمل الدولية، في تقرير صدر عام 2024، الأرباح غير المشروعة الناتجة عن العمل الجبري في الاقتصاد الخاص بنحو 236 مليار دولار سنويًا. وهذا تقدير للعمل الجبري، وليس لجميع صور الاتجار بالبشر. وإن تدخل المجالن، لكنه يكشف حجم المصلحة المالية القائمة على إيجار الناس على العمل، ويجعل نتيج الأرباح جزءًا مهمًا من فهم الجريمة ومكافحتها.

خلف هذا الرقم أتمخّل عاملاً يفتح هاتقه بعد يوم طويل، ويقرأ رسالة من بيته: هل تستطيع إرسال ثمن الدواء؟ يعرف أنه عمل ما يكفي، لكن أجره ليس في يده. ويؤجل الرد لأنه لا يعرف كيف يشترح لأهله أن ساعات التعب لم تتحول إلى مال يستطيع إرساله، وأنه ينتظر معهم أجرًا يستولي عليه غيره. لقد عمل طوال اليوم، ولم يستطع إرسال ثمن الدواء.

وخسارة الأجر لا تتوقف عند صاحبه؛ تصل إلى من يعتمدون عليه. ثم تأتي أعباء أخرى: قد يحتاج هو نفسه إلى علاج، ويعجز عن العمل، فتضطر أسرته إلى الاستدانة. يجمع المستشفى المال، ويترك للصحية كلفة التعافي. وحتى بعد الخروج من الاستغلال، يحتاج الإنسان إلى وقت ليستعيد صحته وقدرته على الكسب. انتهاء ما تعرض له لا يمحو أثره من حياته.

ويضر الاستغلال أيضًا بأصحاب الأعمال الذين يحترمون حقوق معاليهم. فمن يدفع الأجور كاملة يتحمل نفقات بتجنّبها من يجبر الناس على العمل ويحرمهم من أجورهم. وقد يستطيع المستغل بذلك تقديم خدمات بسعر أقل، واجتذاب عمالاً على حساب صاحب العمل الملتزم. لذلك تحمي مكافحة الاستغلال العامل، وتحمي أيضًا من يدبر عمله بأمانة؛ حتى لا يخسر لأنه احترام الحقوق، ويرجع غيره لأنه انتهكها.

وهذا لا يعني أن كل سعر منخفض دليل على الاتجار بالبشر، أو أن كل مخالفة عمالية تدخل في نطاقه. للجريمة شروط يحددها القانون، وأدلة تثبت وقوعها. لكنه يدعونا إلى السؤال عن ظروف العمل، خصوصًا عندما تتعدد الشركات

وفي المقابل، يستحق المتضرر مساعدة للحصول على أجوره والتعويض عن الأذى الذي أصابه، وفق القانون. لا يعدد المال سنوات مفقودة، لكنه يتيح له تدبير العلاج أو بدء عمل يعيش منه. ويحتاج إلى شرح واضح ومساعدة للمطالبة بحقوقه: فقد يعرف أنه ظلم، ولا يعرف أن يبدأ أو كيف يقدم طلبه. والإنصاف الذي يصل إليه يعينه على بناء حياته، ويخفف حاجته التي يمكن أن يستغلها آخرون.

فإنسان الذي خرج من الاستغلال يحتاج إلى فرصة يعيش منها، وتاجر البشر ينبغي أن يفقد المال الذي كسبه من جريمته. عندها تمس العدالة حياة الإثنين: تعين أحدهما على البدء، وتحمم الآخر من تمويل أذى جديد. ويصبح لحماية الكرامة أثر يراه المتضرر في حياته، بعد أن ظل طويلًا يرى ثمره عمله في يد غيره.

○ قانونية وكاتبة بحرينية

rajabnabeela@gmail.com